

عان : الاحد ٤ رمضان سنة ١٣٩٣ ه. الموافــق ٣٠ ايلول سنة ١٩٧٣ م. العدد ٩ ٤ ٤ ٢

صفحة	الفهيس	
1995	نظام الاشتراك في الطاقة الكهر بائية لمحلس قروي بجل/ الشوبك	نظسام رقم ( ۱۰۹ ) لسنة ۱۹۷۳
1997	نظــام بلدية عنجرة	نظــام رقم ( ۱۱۰ ) لسنة ۱۹۷۳
Y••A	نظام معدل لنظام ترخيص وادارة المخابر الطبية	نظـــام رقم (۱۱۱) لسنة ۱۹۷۳
Y	نظام معدل لنظام المنطقة الحرة في العقبة	نظــام رقم ( ۱۱۲ ) لسنة ۱۹۷۳
4.11	نظام حياية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها	نظـــام رقم (۱۱۳ ) لسنة ۱۹۷۳
1.11	نظام معدل لنظام البنك التعاوني	نظــام رقم ( ١١٤ ) لسنة ١٩٧٣ .

مطيعة المقطف المسلى الأردب



 $\{a_i\}_{i=1}^m$ 

# من السين للنسك مس المسكة للوال بالفائم.

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢ نامر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم (۱۰۹) لسنة ۱۹۷۳

# نظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية

لمجلس قروي بجل۔ الشوبك

صادر بالاستناد الى المادة (٣٢) من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام الاشتراك في الطاقة الكهربائية لمجلس قروي نجل الشوبك لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يعد من قبل مجلس قروي بجل/الشوبك تمسوذج خاص يتضمن طلب الاشتراك في الطاقة الكهر بائيسة واتفاقية لتوزيع وبيع الطاقة الكهر بائية استنادا الى هذا النظام ولا يقبل اي طلب الا على هـــــذا النموذج وتباع النسخة الواحدة منه بمبلغ ماية فلس وتكون الطوابع اللازمة للاتفاقية عائدة على المشترك.

المادة ٣ - بعد دراسة طلب الاشتراك واجراء الكشف الحسي على المحل المنوي التعاقد عليه والموافقة على الطلب من قبل المحلس القروي يستوفى مبلغ (حمس دنانير كرسم تمديدات ).

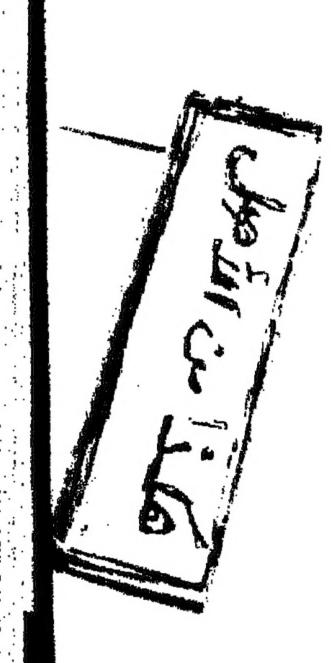
المادة ٤ – يقوم المشترك بعمل كافة التمديدات الداخلية اللازمة لوحدة محله على حسابه الحاص وللمجلس القروي الحق برفض ايصال التيار الكهربائي اذا تبين له بعد الكشف ان هذه التمديدات غير صالحة او انها ناقصة

المادة ٥ - يستوفي المجلس الفروي مبلغ (٥٠٠) خمسماية فلس رسم ايصال التيار الكهربائي الى محله .

المادة ٦ - يدفع المشرك تامينا قدره ديناران عن المحلات التي تحتاج الى عداد من قوة فاز واحد وعشرة دنانير عن المحلات التي تحتاج الى عداد تزيد قوته عن الفاز الواحد ويقيد هذا التامين امانة باسم المشترك ويحتفظ المحلس القروي به ما دام التيار الكهربائي متصلا بمحله وفي حالة الغاء الاشتراك من قبل الفريقين المتعاقدين لاي سبب كان فان التامين المشار اليه يرد الى صاحبه بعد قيام المحلس القروي باستيفاء اثمان الكهرباء المستهلكة اذا كان المشرك متخلفا عن الدفع.

المادة ٧ – يكون الاشتراك في الطاقة الكهربائية بحساب الكيلوات ساعة وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عدد يجرى تركيبه من قبل المجلس القروي في الموضع الذي يراه مناسبا من محل المشترك ويكون ملكا للمجلس القروي ويلزم المشترك بدفع ثمنه في حالة كسره او احتراقه او عدم صلاحيته او فقدانسه ويحظر على المشترك احداث اي تبديل في موضع العسداد او فك في الاختام او اي زيادة في تفرعات التمديدات ويستوفي المجلس فلهريا من المشترك مبلغ (٥٠) خمسين فلسا اجرة قراءة العداد «

- المادة ٨ يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية الكهرباء المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعلية ان يعلم المحلس القروي خطيا بذلك ويستوفي المحاس القروي مبلغ (٢٥٠) فاسا اجرة فحص العداد ويعاد هذا الى المشترك اذا ثبت ان العداد لا يسجل الاستهلاك الحقيقي .
- المادة ٩ لرئيس المحلس القروي حق تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة الكهرباء خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكتر و اقسل من حقيقة الكمية المستهلكة ويبنى التقدير بنسبة المدة المماثلة لها في السابق او بالنسبة العدد اللمبات الموضوعة في محل المشترك وقوة كل منها ويكتسب هذا التقدير شكلة القطعي بقر ار من المحلس القروي اذا اعترض المشترك على التقدير الواقع من قبل رئيس المحلس القروي .
- المادة ١٠ اذا رغب المشترك بترك محل الاشتراك والغاء العقد يتوجب عليه اعسلام المحاس الفروي لبقوم بتسجيل آخر قراءة للعداد ومحاسبته وقطع التيار وبعكس ذلك يبقى المشترك مسؤولاً عن دفع ايسة قيمة يسجلها العداد لغاية تاريخ القطع .
- المادة ١١ يحظر على المشترك السماح لغيره بالاشتراك معه في التيار الكهربائي من نفس عداده اذا كان الاخر بشغل وحدة على منفصله عن محل المشترك او اذا كانت وحدة المحل متصلة مع وحدة محل المشترك ولكنها ليست ملكا له ، كما لا يحق للمشترك نقل الاشتراك الى محل آخر غير المحل الذي تم التعاقد عليه الا بعد موافقة المحلس القروي الذي يقوم باجراء النقل:
- المادة ١٢ \_ يقوم المجلس القروي على نفقته بعمل التمديدات اللازمة من خطوط شبكته الرئيسية لغايات ربطها بالعداد داخل على المشترك ويعتبر جميع ما يركب او يمدد ابتداء من جهاز العداد وتوابعة داخل محل المشترك الى الحارج ملكا للمجلس القروي وجزءا متمما لشبكته، وللمجلس القسروي الحق باستعمال هذه الشبكة لمصلحته او تغييرها او نقلها من مكان الى اخر بالكيفية التي يراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .
- المادة ١٣ لموظفي المحلس القروي المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما بين الساعــة الثامنة صباحا والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العــداد وفحصه والكشف على الاجهــزة والتمديدات الكهربائية الموجودة في المحل ، ولا يسمح لغير موظفي المحلس القروي المفوضين بايصال التيسار او فك اختام العدادات او نقلها من موضع الى اخر وعلى المشترك تسهيل مهمة هولاء الموظفين .
- المادة ١٤ المحلس القروي غير مسؤول عن اي تلف او حسارة تنشأ عن خلل في التيار الكهربائي عن المشترك طوال المادة اللازمة لاعمال التصليح وعليه اعلام المشتركين مسبقا اذا كان قطع التيار بارادته كما ان المحلس القروي المدة اللازمة لاعمال التصليح وعليه علام المشتركين مسبقا اذا كان قطع المتلكات من جراء استعمال الكهرباء .
  ليس مسؤولا عن اي ضرر من اي نوع كان يلحق بالاشمخاص او الممتلكات من جراء استعمال الكهرباء .
- المادة ١٥ ــ يحق للمجلس القروي قطع التيار الكهربائي عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :-أ \_ اذا لم يدفع المشترك ثمن مقطوعية الكهرباء المخصصة عليه في وقت الاستحقـــاق ، ويعتبر وقت
  - بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ المشترك اعلام المقطوعية . بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ المشترك الحصول على موافقة المحلس القروي . ب— اذا أجرى المشترك تغييرا في تمديداته الداخلية دون الحصول على موافقة المحلس القروي .
    - - رياد الله المناع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام . د ـــ اذا تاخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .



بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٩/٤ نأمر بو ضع النظام الآتي :

نظام رقم (۱۱۰) لسنة ۱۹۷۳

## نظام بلدية عنجره

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة (٦٧) من قانون تنظيم المدن والقـــرى رقم ( ۷۹ ) لسنة ۱۹۶۲

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام بلدية عنجرة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت الفرينة على خلاف ذلك :

مجلس بلدية عنجره او لجنة بلدية عنجره

المجلس المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية عنجره المنطقة البلدية

كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ . بناء او بناية

اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦. المسالك

تخطيط الشارع وفتحه وبناء جدرانه وتعبثة الجسور الموجودة فيه وتسويته ورصفسه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغسال اللازمة لجعل الشارع متساويسا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحـــدار او المستوى وانشاء او تغيير او

هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام باية اشياء في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضر ورية لانشائه او صيانته .

الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعبالهامسورة كانت ام غير مسورةمسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبيي .

كل محل او مكان مباج للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عسادية او عرضا كأماكن العبادة والمسارح والسيها والقاعات العامة والمتاحف والمنتز هـــات

والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

المكرهة الصحية كما عرفت في قانون الصبحة العامة لسنة ١٩٦٦ :

كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهسي المر اقب

او دور السينما .

المادة ١٦ ــ اذا قطع التيار الكهربائي عن محل المشترك بسبب مخالفته احد بنود المادة (١٥) من هذا النظام فانه لايعاد وصله الا بعد دفع رسم قدره (٧٥٠) سبعماية وخمسون فلساكر سم ايصال .

المادة ١٧ ـ يستوفي المجلس القروي اثمان الكهرباء من المشتركين شهريا بموجب النسب التالية : ــ

أ — (٥٠) فلسا عن كل كيلوات ساعة من ١ : ١٠

ب – (٤٠) فلسا عن كل كيلوات ساعة من ١١ :٣٠

ج – (٣٠) فلسا عن كل كيلو ات ساعة من ٣٠ فما فوق .

د \_ يكون الحد الادنى لاثمـــان مقطوعيـــة الكهرباء بالنسبة لكـــل مشترك (٥٠٠) فلسا ولو نقص الاستهلاكءن ذلك.

المادة ١٨ ــ المساجد والمعابد والمستشفيات يخصم (٥٠٪) من قيمة الاستهلاك .

المادة ١٩ --- لا يجوز لغير مجلس قروي نجل/الشوبك توليد وتوزيع الطاقة الكهرباثية ضمن حدود مجلس قروي نجل الشو بك الا اذا عجز المجلس عن تزويد محل ما بالكهرباء لاي سبب كان عندئذ يسمح لطالب الاشتراك بتوليد الطاقة الكهر باثية لمنطقته الخاصة ضمن الشروط التالية : \_

أ — ان لا يقيم ايمولد الا بعد الحصول على موافقة المجلس القروي وبالشروط التي يضعها .

بـــ ان لا يزود غيره بالطاقة الكهربائية على اي وجه كان .

أتحشين يطسلال

وزيـــــــر وزير الاوقاف والشؤون وزيـــــــر وزير دولة لشؤون رئيس الوزراء ووزير

1944/4/4

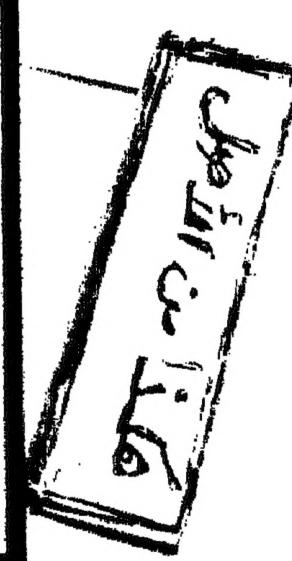
والمقدسات الاسلاميــة الزراعــــة رئاســة الــوزراء الخارجيــة الدفــاع . ذوقان الهنداوي اسحق الفرحان

احمد الشوبكي غالب بركات

وزيــــــر وزير دولة للشؤون احمد عبد الكريم الطراونة فؤاد الكيلاني

وزير الداخليسة للشؤون ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الثقافة والاعسلام وزير الانشاءوالتعمير بالوكالة الاقتصاد الوطسني مروان دودين مروان الحمود يوسف ذهني إ . . .





المادة ١٠ \_ يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل كل •ن:

أ ـ بنى او انشأ او أقام حائطا او سياجا او عمو دا او اي عائق في اي شارع.

ب\_ عطل او اعاق اي مصرف او قناة ضمن حدود منطقة اليلدية .

ج \_ وضع اي مادة في الشارع على نحو يعطل او يعيق حركة المرور .

د ــ حفر حفرة او اخدود في اي شارع .

#### المادة ١١ ـ لا يحق لاي شخص :

أ \_ ان يضع اشياء او اي مادة من مواد البناء في شارع.

ب\_ ان يحدث حفرة او اي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس منضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للاخطار وتأمينا لسلامة المرور .

ج \_ يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة ابان الاعياد على ان تزال عند طلب المجلس.

#### الفصل الثالث

#### \_منعالمكار والصحية والاضرار العامة\_

المادة ١٢ \_ يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه او يسمح لاحد افر اد عائلته :

أ ــ ان يطرح او يضع اي اضرار او نفايات او مواد كريهة في اي شارع او ساحة .

ب\_ ان يترك حيوانا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائمًا على وجهه .

ج — ان يضع او يترك مواد او اي اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها اوبروزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون الحصول على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمر ار هذه المكرهة زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٣ ــ ايفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

أ \_ كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحـة

ب کل برکة او حفرة او مصرف او مجری او مرحاض او مسراح او مبولة او زریبه او عریشه او کوخ او صندوق قمامة او ساحة بری مأمور الصحة انها علی حالة من القدارة بحیث بحتمل ان تشکل ضررا بالصحة العامة

--- كل كومة مهما كان نوعها موضوعة في اي بناء او ازاءه او كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او ج -- كل كومة مهما كان نوعها موضوعة في اي بناء او الزاءه او كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد باي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

د ۔ كل جو رة لم تنشأ بشكل فني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم.

المادة 14\_ لمأمور الصحة من اجل القيام بو اجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخـــاذ الاجر اءات الضرورية للكشف على موقع الضرر .

المادة ١٥ ــ يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالـــة المكرهة خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكرهة عــــلى نفقة المالك وتحصيل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعيا . أمور الصحة اي طبيب او مفتش او مأمور ثابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية اومهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية.

معتمد البلدية اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام باي عمل تنفيذاً الاحكام هذا النظـــام.

الملتـــزم كل شخص يتعهد جباية رسوم البلدية .

#### الفصل الاول ــ الابنية المتداعيـــة ــ

المادة ٣ ـــ للمجلس ان يقوم بترميم وتغيير وهدم اي بناء منعا لانهياره .

المادة ٤ ـــ للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعـــاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعلــــه. قابلا للسكن .

المادة ٥ – أ – اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنيــة ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطرا او ضررا على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فله ان يوجه اخطارا خطيا للهالك ينذره فيه بلزوم هدمه كليا او جزئيـــا او ترميمه او تسييجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار.

ب اذا تخلف المالك عن تنفيد مضمون الاخطار او اذا لم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بمسا يراه مناسبا على ان تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجبى بها اموال البلدية بالاضافة الى (٢٠٪) منها مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعيا

#### الفصل الثاني ــفتح الشوارع وصيانتها ــ

المادة ٦ – يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لاول مرة) مكلفين بدفع قسم. من نفقات تعبيده وتزفيته اذا كان متاخيا لاملاكهم بغض النظر عن عرضالشارع وتحصل هذهالنفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على اعتداده .

المادة ٧ – للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب أصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا يزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ – يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت لازمة لانشاءه .

المادة ٩ – اذا لحق بشارع او بأي قسم منه ضرر طارىء بسبب حفر اجري في ارض متاخمة فللمجلس ان يبلسغ مالك الارض او المسؤول عن القيام بالحفر اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة واذا بخلف عن القيام بما اخطر به للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قسرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعيا :



#### الفصل الحامس الاسواق العامـــة

المادة ٢٣ ــ لايجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق (ضمن منطقة البلدية) اية فواكهاو خضار او حطب او فحم او ملح او مواشي او حيوانات الا في الاماكن المخصصة لذلك من المجلس .

المادة ٢٤ ــ يستو في المجاس من البائع مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان بالنسب التالية : –

دينار 	فلس	
_	4	أ _ عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق
	۳.	ب_ عن كل شو ال من الفحم او الكلس او الملح
١		ح ــ عن كل سيارة شحن من الحطب او الفحم
	0	د _ عن كل سيارة صغيرة ( بك آب او ترولي )
	٧.	ه عن كا صنده في من الفواكه نجمع أنو أعها

المادة ٢٥ \_ أ \_ يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة ملتزم رسما بواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب\_ في حالة مبادلة حيو ان بآخر تستوفى الرسوم المقررة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيو انين كما يقدرها المراقب او الملتزم .

المادة ٢٦ ــ كل من باع سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقما في بيعها خلافا لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة .

#### الفصل السادس

#### تجميل المسدن

المادة ٢٧ ــ للمجلس ( ضمن حدود منطقة البلدية ) حق تحديــــد موقع الاماكن العامة ويكون قر اره قطعيا بهــــذا

المادة ٢٨ ... يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول المادة ٢٨ ... يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة الله وتستوفى النفقات بالطريقة التي الساحة او العرصة واذا لم يقم بذلك فللمجلس انشاؤه عسلى نفقة المالك وتستوفى النفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٢٩ ــ يحظر اتلاف او التسبب باتلاف او قطع او الحاق ضرر بالازهار او اي نبات او شجر زينـــة او اشجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

#### الفصل السابع رحص البنــاء

المادة ٣٠ ــ يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول عــــلى ترخيص خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة خلاف ذلك . المادة ١٦ ــ يترتب على مالك اي بناء او محل تجاري او مطعم ان يحتفظ بمسكنه او محله بو عاء ملائم لحفظ النفايات على ان يكون مصنوعا من الصاح وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب مـــن متناول عمال التنظيفات .

المادة ١٧ ــ يستو في المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية : ـــ

دينار	فلس —ـــــ	
-	0	عن کل محل تجاري
-	011	عن كل وحدة سكن
Y	-	عن کل محل او مطعم
_		عن كل محل حرفة او صنعة
4	_	عن كل حظيرة للمحيو انات
١	<b>-</b>	عن كل حظيرة للدواجن

## الفصل الرابع

#### المسلخ والدباثح

المادة ١٨ ـــ يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية الا في المسالخ المعدة لذلك .

المادة ١٩ -- يستوفي المجلس الرسوم التالية عن التي تذبح ضمن منطقة البلدية : --

دينار	<b>ف</b> لس	
_	10.	عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة واحدة
~	1	عن كل رأس من الضأن او الماعز لا يتجاوز عمره سنة
_	7	عن كل رأس من البقر يتجاوز سنة من العمر
	۳	عن كل رأس من البقر يقل عمر ه عن سنة و احدة
-	۸۰۰	عن كل رأس من الابل يتجاوز سنة من العمر
_	٤٠٠	عن كل رأس من الابل يقل عمره عن سنة

المادة ٢٠ – يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلسا كرسم معاينة اذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة ( ١٩ ) من هذا النظام .

المادة ٢١ — تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٢٢ – يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص منه : – عن جيفة كل رأس من البقر او الابل او الحيل او الحمير او البغال ( ٥٠٠ ) فلس . عن جيفة كل رأس من الضأن او الماعز او الكلاب او القطط ( ٢٠٠ ) فلس .



```
Marie Carlo
```

```
المادة ٤٢ على الحباس عناد قيام احد الاشخاص باعمال البناء مخالفسة لشروط الترخيص ان يخطر الشخص المسؤول باشعار خطي :
```

أ .. التوقف عن اعمال البناء .

ب \_ ان يحضر بالذات او بو اسطة نمثل في اليوم والوقت والمكـــان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم از الة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٤٣ \_ خِب ان تكون مو اد البناء جيادة ومطابقة للمو اصفات التي يقرها المجلس ضمانة لمتانة البناء وسلامة السكان.

المادة ٤٤ــ للمجاس ان نجر تي الكشف على مو قع البناء بدون اشعار مسبق :

١ \_ قبل الموافقة على طاب الترخيص .

٧ \_ خلال القيام باعمال البناء .

٣ \_ في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

٤ \_ اذا لم يتمدم الاشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع تو اصيه للمجلس .

المادة ٤٥ \_ يكو ن المشر ف على البناء مسؤولًا عن كل تغير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٤٦ ـــ أ ـــ اذا اقتنع المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب ايقافه عن اعمال البنـــاء باشعار خطي والقيام بعمليات الكسر والحفر والهدم التي يراها ضرورية .

ب \_ اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المجلس التعويض .

المادة ٤٧ ـــ كل غرفة عدا ما يستعمل كمخازن يجب ان تجهز بانارة طبيعية وتهوية كافية يراها المهندس .

المادة ٤٨ ـــ يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر واحد وان لا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

الماده 24 ـ يجب آن لا يريد برور السرود على المسرى ١٠٠٠ كل و و المراع لا يزيد عرضه على سنة امتار . المادة 24 ـ يخطر احداث بروز شر فات على اي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على سنة امتار .

المادة . ٥ ـ خطر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ١٥ ـ يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية.

المادة ٢٥ ــ تستو في رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :

 المادة ٣١ ــ للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمو مية على الشو ارع مـــن اجل الانسجام المعماري .

المادة ٣٢ ـــ للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشو ارع الرئيسية للمناطق السكنية او التجارية .

المادة ٣٣ ــ تشمل اعمال البناء التي تختاج الى ترخيص الامو ر التالية : ــ

أ \_ اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكر اجات والاسوار وغير ها .

م ، ـ عمل اية اضافات او تغيير ات في البناء القائم .

ج ۔ هدم البنساء .

د ــ اعمال الحفر والطم .

المادة ٣٤ – أ – لا يجوز اقامـــة اي بناء او دعمه ان كان آيلا للـــقوط او احداث اية اضافات خارجية عليـــه او تغيير ات جو هرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن الحجلس .

ب – لا يصدر الترخيص ١٠ لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج \_ يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او الحجاز الذي وضع التصاميم وعليهما ان
 يقدما للمجلس ما يلي : \_\_

١ – مخطط موقع بقياس (١/ ١٠ ) لمساحة الارض المنوى اقامة البناء عليها .

٢ - مخططات للمسطحات او المقـاطع والواجهـات لكل طابق بمقياس لا يقل عن ( ١٠/١)
 وتفاصيل البناء .

٣ – مخططات تبين خطرط المجاري والحفر واقسامها واقيستها وانحداراتها وطرق تهويتها .

٤ – اية معلومات اخرى يطلبها المجلس .

المادة ٣٥– على كل من ينوي الفيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكيـــة التي تثبت ملكيته للارض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٣٦ - على طالب الترخيص ان يقدم "مجلس المحططات المطلوبة على بُلائة نسخ تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق او الترخيص .

المادة ٣٧- يترتب على المجلس ان يصدر قرارا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يومـــا من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ٣٨ ــ اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قر ارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا له .

المادة ٣٩ ـــ أ ـــ لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

ب ــ يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٤٠ ــ لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن اللوائية خلال خمسة عشر يومسا من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال ( ٤٥.) يوما من تاريخ التقديم للطلب ويكون قرارها قطعيا .

المادة ١٤ – اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانــــات او مخططات غير صحيحة يجوز له الغاؤه .

المادة ٥٣ ـــ يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي : ـــ

الشخص المز ود بالمياه وفق احكام هذا النظام . المشترك

ذلك الجزء من الانبوب المعد لتوزيع الميـــاه والواقـــع بين الانبوب الرثيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

الانابيب والحنفيات والمحابس والصهامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة اجهزة المياه المهائلة الاخرى التي لها علاقة بنز ويد المياه .

انبوب التوريد الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكا للمشترك.

المادة ٤٤ – المجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية .

المادة ٥٥ ــ تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصل او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة الميـــاه من صاحب الملك او نائبه الى المجلس على النمو ذج المقرر .

المادة ٥٦ ـ يستوفى مبلغ دينارين اردني كرسم تأسيس وثلاثة دنانير اخرى تأمين وفي حالـــة تقصير المشترك عن تسديد أثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي ، واذا لم يكف مبلغ التأمين لتساءيد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي خصل بها اموال البلدية .

المادة ٥٧ – تمين كمية المياه التي يستهلكها بو اسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعينـــه . مو ظف البلدية المختص ضمن صندوق حا.يا.ي مقفل مختوم بخاتم البلدية .

المادة ٥٨ – يقوم المشترك بتسديد انابيب التوريا على نفقته طبقا للشروط الفنية وتبقى ملكا له ويتولى اصلاحها .

المادة ٥٩ – اذا كانت التمديدات من الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة اكثر من مشترك فعلى المجلس ان يقسم نفقــات التمديد بين المشتركين بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل منهم .

المادة ٣٠ - يعتبر ما تمدد من خطوط التوزيع ملكا للبلدية وللبلدية حق تبديلها وصيانتها .

المادة ٦١ – يجوز لأي موظف من موظفي البلدية المختصين ان يدخل اي عقار بعد الاستئذان لفحص اجهزة الميــــاه وقراءة العداد ما بين الثامنة صباحا والر ابعة بعد الظهر .

> المادة ٦٢ – لموظف البلدية المختص بعد اخذ موافقة المجلس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا : ١ – لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اشعارا بذلك ٠

۲ – عبث بتمدیدات المیاه او العداد . ٣ – منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .

#### الفصل الثامن

المادة ٦٤ ــ المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين اوكمية معينة من المياه للمستهلكين او عن اي اضر ار تنتج من تعطيل في الضخ او اجهز ة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ٦٥ ــ اذا رغب المشترك في قطع اشتر اكه او تحويله الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية خطيا .

المادة ٦٦ – يتو لى مو ظفون المجلس قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

او ناجها عنسوء استعماله .

المادة ٦٧ ــ للمجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بانبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٦٨ ــ يستو في المجلس ( ٩٠ ) فلسا ثمنا للمتر المكعبالو احد على ان لاتقل المقطوعية عن (٣٦٠) فلسا مهما كانت الكمية التي يستهلكها المشترك شهريا .

المادة ٦٣ ــ تقوم البلدية باعادة ايصال الماء للمشترك اذا زالت الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار

و في حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد ايصال المياه بدون مقابل اذا لم يكن تعطيل العداد مقصو دا

المادة ٦٩ ــ يستو في المجلس ( ١٠٠ ) فلسا ثمنا للنموذج المقرر لطلب الاشتراك بالماء .

المادة ٧٠ ــ للمجلس تخفيض اسعار المياه من حين لآخر بالشكل الذي يراه مناسبا .

#### الفصل التاسع \_ اللافتات والاعلانات \_

المادة ٧١ ــ لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقي تلك اللافتة او اللو.حة :

أ ـــ الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب ــ على طالب الترخيص ان يقدم طلبا للمجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج ـ للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د ـــ تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٧٧ ــ يستو فى رسم ترخيص اللافتة سنويا حسب الفئات التالية وتحسب كسور السنة كاملة :

أ \_ عن كل ربع متر ذات الوجه ب ــ عن كل ربع متر مربع ذات الوجهين ج ـــ عن كل ربع متر مربع وحتى متر مربع ذات

د 🗕 عن کل ربع متر مربع و حتی متر مربع و جهین. - " . .

ه ــعن كلربع متر مربع اضافي او كسر منه و جه و احد.

و 🗕 عن كلربعمتر مربعاضافي اوكسر منهوجهين. - 111

المادة ٧٣ ـــ لا يجوز وضع اي لافتة بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة للمارة .

المادة ٧٤ ــ الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكـــن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الحاصة بالمعاهد والمؤسسات او الجمعيات الخيرية والدينية او تلك المثبتة للدلالة عليها .



#### \_ البسطـــات والمظـــلات والباعة المتجولـــون --

المادة ٧٥ – لا يجوز لاي كان ان يضع بسطة او يشغل بقعة او مكان عام او ان يضع مقعدا في اي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصا وفق احكام هذا الفصل .

المادة ٧٦ ـــ مع مراءاة شروط النرخيص يستو في المجلس رسما شهريا مقداره مائة فلس عن كل متر مربع واحد من ساحة البسطات او خسون فلسا عن كل كرسي .

المادة ٧٧ ــ يخطر على اي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العسل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقا للمو اصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٧٨ ــ يستو في المجلس رسما قدره دينار سنويا عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بع<sup>د</sup> دفع الرسم المقرر ويستوني نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة اشهر .

المادة ٧٩ ـــ لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او العتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصا بذلك .

المادة ٨٠ ـــ للمجلس البحدد عدد الرخص لكل مهنة أمن المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة كاملةمالية ويستو في نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزير النمن كل عام .

المادة ٨١ ـــ مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :

#### فلس دينار

١ -- مسح الاحذية
 ٢ -- حفر الاختام

٣ ـــ المصور ـــ

ــ العتال ٢٥٠ ــ

ه ــ العتال مع عربة

الفصل الحادي عشر ــ المحلات العامة والفنادق ــ

المادة ٨٢ – ١ – يستو في المجلس رسما شهر يا مقطوعـــا مقداره ( ٢٠ ) فلســـا عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسينها .

٢ – اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة مؤقئة فيستوفي المجلس الرسمعن
 كل تذكرة تهاع حسب الفئات التالية :

۱۰۰ ۵ فلسات.

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على

۱۵۰ ۱۰ فلسات.

عن كل تذكرة لا يزيد تمنها على

۲۰۰ فلسات:

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على

## الفصل العاشر

## ه ــ يستوفي المجلس رسما شهريا قدره خمسين فلسا عن كل سرير في فندق .

٣ \_ لا يجو زبيع اي تذكرة ما لم تكن مختومة بخاتم المجلس.

المادة ٨٣ ـ أ ـ يجوز لموظف البلدية المختص او المراقـب ان يدخل الى اي ملهى او حفل او دار للسينما او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق شروط الصحة والنظافة .

واعدادها اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

٤ \_ يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعا مطبوعا من المراقب متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المباع منها

ب ــ ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه من تكر ار الدخول الى الاماكن المذكورة .

المادة ٨٤ ـ الممجلس ان يعفي كليا او جز ثيـــا من الرسوم المفر وضــــة بموجب الفقرة السابقـــة اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ \_ مباراة رياضية او ثقافية .

ب ــ اي حفل او لهو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ربعه كله او بعضه مخصصا لغايات دينيـــة او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

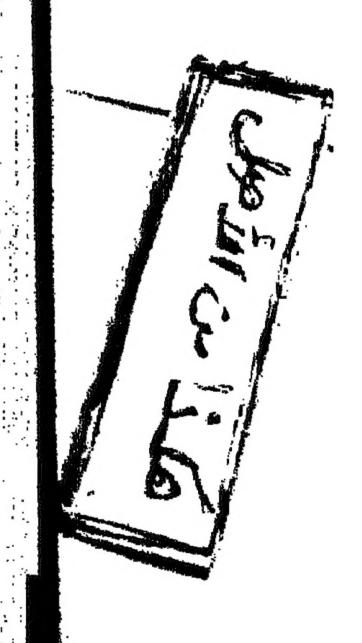
المادة ٨٥- أ – كل من كان بصفته مالكا او شريكا بـاع او عرض للبيح او سمح بالبيع بان يعرض للبيع تذاكر خاصه المادة ٨٥- أ بخاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذاكر غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقمها مخالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة مختومة بختم البلدية .

ب ــ كل من اعاق اي موظف مختص بمراقبة التذاكر والفنادق وبالقيام بالمهمة الموكولة اليه .

ج ــ جعل امر المراقبة متعذرا سواء باتلاف او تشويه او التمنع عن تسليم ايـــة تذكرة يعتبر انه خالف احكام هذا الفصل.

## احكام عامـة

المادة ٨٦.. كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ( ٦٣ ) من قانون البلديـــات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ .



1974/4/8

مى الحسي للفائل المسترك الملك الفلانيلها تمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٩/٤ نأمر بوضع النظام التالي :--

نظام رقم (۱۱۱) لسنة ۱۹۷۳

# نظام معدل لنظام ترخيص وادارة المخابر الطبية

صادر بمقتضى المادتين ( ٥٢ ، ٨٠ ) من قانون الصحة العام رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام ترخيص وادارة المخابر الطبية لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع نظام ترخيص وادارة الحجابر الطبية لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع نظام ترخيص وادارة المحابر الطبيسة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديد كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي حسباً عدل بالنظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ كما يلي :-

١ \_ باضافة كلمة ( وتدرب ) بعد كلمة ( مرخصا ) الواردة في البند (١) من الفقرة (ج) .

۲ \_ بالاستعاضة عن حرف (و) الوارد في البند (۲) من الفقرة (ج) بعد كلمة (سنتين) وقبل
 عبارة (ان يحصل) بكلمة (او).

وزير دولة لشؤون

رثاسة الــــوزراء

## المحثين ببطسلال

رئيس الوزراء ووزير

الخارجيــة والدفـــاع

1444/4/8

وزير الاوقساف والشؤون

والمقدسات الاسلاميـــة زيد الرفاعي ذوقان الهنداوي اسحق الفرحان السياحة والآثار غالب بركات الاشــــخال العامـــة احمد الشوبكي التربيــــــة والتعليم مضر بدران طاهرنشأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراوله زهير المفتي محمد نوري شفيق وزيـــــــر وزير الداخلية للشؤون وزيــر الشــؤون الاجتماعية والعمـــــــــــل وزيــــــــر يوسف ڏهني مروان الحمود مروان دودين

المادة ٨٧ ـــ يلغي كل نظام سابق تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

المحتين بطسلال

 $(a_{ij},a_{ij},a_{ij}) = (a_{ij},a_{ij}) = (a_$ 

رئيس الوزراء ووزير وزير دولة لشؤون وزير الاوقاف والشؤون الخارجيــة والدفــاع رثـــاسة الـــوزراء والمقىدسات الاسلاميسة زيد الرفاعي ذوقان الهنداوي اسحق الفرحان السياحسة والآثار التربية والتعليم سالم مساعده غالب بركات احمد الشوبكي نديم زرو مضر بدران الارض المحتلــــة المواصــــــلات الداخليـــــــة للشؤون الخارجية عي الدين الحسيني احمدعبدالكريم الطراونه زهير المني محمد نوري شفيق طاهرنشأت المصري وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير وزير الداخلية للشؤون الاقتصاد الوطني الثقافـــة والاعــلام الانشاء والتعمير والصحة بالوكالة البلدية والقرويـــــة يوسف ذهني مروان الحمود مروان دودين

1947/9/8

# نحى الحسيق للفلط مس الملكة لللانتيالها

بمقتضى المادة ( ٢١ ) من قانون وزارة النقل رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٧١ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاربخ ١٩٧٣/٩/٤ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۱۱۲) لسنة ۱۹۷۳

# نظام معدل لنظام المنطقة الحرة في العقبة

صادر بمقتضى المادة ( ٢١ ) من قانون وزارة النقل رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٧١

#### 20-14-00

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المنطقــة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ – تعدّل المادة ( ٢٧ ) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة ( أ ) واضافة الفقرة ( ب ) التالية اليها :

اده ٢ – تعدن المادة ( ٢٧ ) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقر ة (١) واضافة الفقرة ( ب ) التالية اليها : ب ــ تعفى البضائع الواردة باسم المنطقة برسم الاستهلاك المحلي من بدل التخزين عن النهانية ايام الاولى من تاريخ دخولها وتعفى البضائع الواردة باسم المنطقــة برسم الترائزيت او التصدير او اعــادة التصدير عن النهانية عشر يوما الاولى من تاريخ دخولها .

المادة ٣ ـــ تعدل المادة ( ٤٦ ) من النظام الاصلي بالاستعاضة عن كلمة ( المستودعـــات ) الواردة في الفقرة ( أ ) منها بكلمة ( المنطقة ) .

## المحتين بطسالال

الوزراء ووزير سة والدفساع الر <b>فاعي</b>	الحارجيـ	ــوزراء	وزیر دوله رثاسسة ا <b>ذوقان ا</b> ه	وزيــــــر الزراعـــة عمر النابلسي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان
وزيـــــر العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ر باحة والآثار		وزيــــــــر الاشغــــال العامــــة	وزیــــــر الن <b>قــــ</b> ـل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

مضر بدران الديم زرو احمد الشوبكي غالب بركات سالم مساعده وزير دولة لشؤون وزير دولية وزير وزير دولية وزير الدرض المحتلف المواصلات الداخليرين الداخليرين المداونة وهير المفتي محمد نوري شفيق طاهر نشأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة زهير المفتي محمد نوري شفيق

وزيــــــر وزير الداخلبة للشؤون وزير الشـــــؤون الاجتماعية والعمل ووزيـــر وزيـــــر الثقافة والاعـــلام البلدية والقروية الانشاء والتعمير والصحــة بالوكالــة الاقتصاد الوطني مروان دودين مروان الحمود يوسف ذهني . . .

# نحى الحديق للفعل مس المملكة للفلان بالهائمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٩/١١ نأمر بوضع النظام الآبي :

نظام رقم (۱۱۳) لسنة ۱۹۷۳

## نظام حماية الطبور والحيوانات البريذ وتنظيم صبدها

صادر بمقتضى المادة ( ١٩٩ ) من قانون الزراعة رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٣

#### 00-bat-e-

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام ( نظام حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به •ن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تمنح رخصة الصيد للاردني والاجنبي المقيم في المملكة لقاء رسم قدره ثلاثة دنانير وفق الشروط التالية : أ ــ يجب ان تحمل الرخصة صورة الصياد الشمسية .

ب ـــ لا يجوز تحويل الرخصة من شخص الى آخر .

ج \_ يعمل بالرخصة لمدة سنة من تاريخ اصدارها مع التقيد باحكام هذا النظام .

د \_ يجب ابراز الرخصة عند الطلب لآي موظف او شخص يعتبر مكلفا بتطبيق احكام قانون الزراعة.

المادة ٣ \_ يمنح الاجنبي غير المقيم في المملكة رخصة صيد مؤقتة مدتها ثلاثة ايام لقاء رسم قدره خمسة دنانير مسع التقيد باحكام هذا القانون.

المادة ٤ \_ يتم صيد الحيوانات والطيور في المناطق والمواسمالتي يحددها الوزير بموجب علان ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ه \_ يمنع الصيد بجميع انواعه في الميطقة الصحر اوية الواقعة شرق الخط الحديدي الحجازي باستثناء منطقسة الازرقواية مناطق اخرى يحددها الوزير بقر اربص سره بتنسيب من اللجنة المختصة ويعلن عنه في الجريدة الرسمية .

المادة ٦ – يخضع صيد البدن والغزال الجبلي ( الحمري ) في المناطـــق الواقعـــة غرب الحط الحــــديدي الحجازي لقرارات يصدرها الوزير بتنسيب من المجنة المختصة ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ – يسمح للصياد الذي يحمل سلاحا مرخصا ورخصة صيد ساريـــة المفعول باصطياد الحيوانات والطيور المادة ٧ – يسمح للصياد الذي يحمل سلاحا مرخصا ورخصة صيد ساريـــة المفعول باصطياد الحيوانات والطيور المبنة ادناه في الاوقات والمناطق المسموح بها وفق الاعلان المنصوص عنه في المادة (٤) من هذا النظام على ان لا يتجـــاوز العدد والمرات المبينة مقابل كل نوع منها .

المر ات المسمو حبها بالسنة	العدد المسموح به بالسفرة	نوع الصيد
مر تان	واحد	الحنزير البري
مر تان	ذكر واحد	البــدن
مر تان	ذكر واحد	الغز ال والو بر
عدة مرات	ثلاثة من كل نوع	الارنب واأوبر
ثلاث مرات	واحد من كل نوع	الغريري والنيص



# The Land

# نحى الحسين للعلق من المملكة للعلامية العالمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور و بناءعلی ما قررہ مجلس الوزراءبتاریخ١٩٧٣/٩/ ١٩٧٣ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۱۱٤) لسنة ۱۹۷۳

# نظام معدل لنظام البنك التعاوني

صادر بموجب المادة ( ۳۲/د ) من قانون التعاون رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۱

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام البنك التعاوني لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يلغي ما جاء في المادة ( ٢٩ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

1947/9/17

لا يجوز أن يزيد مجموع القروض التي تحصل عليها أية جمعية تعاونية في أي وقت من الاوقـــات عن ( ٥٪ ) من رأسمال المنظمة واحتباطاتها باستثناء الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الاغراض حيث يجوز لها الحصول على ( ٧٪ ) .

## المحتين بطيسلال

رئيس الوزراء ووزير

وزير دولة لشؤون

الارض المحتلــــة

طاهرنشأت المصري

وزير دولة لشؤون وزير الاوقـــاف والشؤون الخارجيسة والدفساع رثساسسة الوزراء والمقدسات الاسلاميسة زيد الرفاعي ذوقان الهنداوي عمر النابلسي اسحق الفرحان وزيسر العسدل ووزير الأشغــال العامـــة السياحــة والآثـار الاقتصاد الوطني بالوكالة التربيسة والتعلسيم سالم مساعده غالب بركات احمد الشوبكي نديم زرو مضر بدران وزيسر دولسة وزيـــــر للشؤون الخارجية المواصسلات محمدنوري شفيق زهير المفتي فواد الكيلاني محيالدين الحسيني

يوسف ذهني

المرات المسموح بها بالسنة العدد المسموح به بالسفرة يمنع صيده على مدار السنة الغسزال الصحسراوي السلاث مسسرات الحـــاري عـــدة مـــدرات الحسجل والمفسرج عـــدة ٠ـــرات الحــــمــام الأزرق يمنع صيدهما علىمدار السنة المبت والدراج الصحراوي عــــدة مـــــرات ئــــــــــــــو ن الزرعيوالمطوقوالزرزور عـــدة مــــرات ئےلائے۔۔۔۔و ن الـقـطــــــا عــــدة مــــرات عــــــر و ن الحسمام السرقسطي عسدة مسسرات مر تــــانبالاسبــوع عـــــــر و ن مر تــــانبالاســبوع الأو ز مرتـــــانبالاسبــوع ع\_ش\_\_\_\_\_ ة ء ۔۔ شـــــر و ن السنسسايب عـــــــر و ن السمين الجيداسي عـــدة مـــدات عشم و ن السمن الصحراوي عممفورالتسمين عـــدة مـــدات الـــــر هـــــو السكـــــــروا ن عـــدة مــــرات دجــــاج الأرض

المادة ٨ ـــ يلغي نظام وقاية الصيد رقم ( ٤٧ ) لعام ١٩٧٢ وأي نظـــام آخر الى المدى الذي تتعارض أحكامه مع

رثيس الوزراء ووزيـــر الـــدفـــاع بالوكالة وزيــــر وزيـــر دولـــة لشؤون رئـــاســـة الوزراء الدز راعسة ذوقان الهنداوي عمر النابنسي اسحق الفرحان

الاشغال العسامة الاقتصاد الوطني بالوكالة السياحة والآثـــار سالم مساعده غالب بركات احمد الشوبكي

ووزيـــر الخارجيـــة بالوكالـــة محمدنوري شفيق محي الدين الحسيني زهير المفتي احمد عبد الكريمالطر اونه وزيـــر الشؤون الاجتماعية والعمل وزير دولــــة لشؤون

وزير الداخليسة للشؤون وزير الثقافة ووزيرالانشاء والتعمير والصحة بالوكالة الارض المحستسلسة البلدية والقرويــــــة والاعسسلام طاهر نشأت المصري يوسف ذهني مروان الحمود مروان دودين

أحكام هذا النظام . 1944/9/11 وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميسة وزيــــر التربية والتعليم مضر بدران وزيــــر دولــــةللشؤونالخارجية وزیــــــر الواصــــــــلات

مر تــــانبالاسبــوع ء \_\_\_دة م\_\_\_رات

كحثين بطسلال

احمد عبد الكريم الطراونه

وزير الداخلية للشؤون وزيـــر الشـــؤون الاجتماعيــــة والعمل

البلديـــة والقرويــة ووزيــر الانشاء والتعمير بالوكالــة الثقافـــة والاعلام مروان الحمود .

مروان دودين